

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieure
Et de La Recherche Scientifique
Université – BATNA 01-
Faculté des Sciences Humaines et
Sociales
Département de Sociologie et de
Démographie



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة – باتنة 01-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

دعوة للاستكتاب في كتاب دولي جماعي

البحوث الأكاديمية في علم الاجتماع في الوطن العربي

-مقاربة في الهوية المعرفية وآليات الاشتغال-

إشراف وتنسيق

الأستاذة الدكتورة: سميرة لغويل

أستاذة علم الاجتماع

أولا- موضوع الكتاب ورهانه:

يهتم علم الاجتماع بتفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها. وفي سياق التحوّلات المجتمعيّة أصبحت الحاجة إلى وجوده ضرورية ملحّة بصفته حقلًا معرفيًا، ليس بصورة شكلية في البحوث الأكاديمية ، بل بصفته علما يدرس المجتمع ومؤسّساته، من خلال تفكيك بنياته وتحليل مكوّناته، و يسعى للكشف عن المنطق الاجتماعيّ لتحوّلاته في صوره الدّقيقة، التي تتحكّم في الظواهر النّاجمة عنه، والعلاقات الاجتماعية المولّدة لبني قديمة متجدّدة.

وكما هو معروف ، والمتفق عليه لدى المهتمّين بالبحث العلميّ ضمن مختلف حقول المعارف الإنسانيّة والاجتماعية، ولاسيّما في حقل علم الاجتماع، أنّ أيّة مساهمة علميّة تطمح إلى دراسة ظاهرة معيّنة من الظواهر الاجتماعية، غالبا ما تواجهها جملة من الصّعوبات ، لعلّ من أبرزها تعدّد زوايا النّظر التي تفرضها طبيعة الظاهرة الاجتماعية التي تتميز بكثير من التعقيدات، النّاجمة عن التركيبة المتنوّعة والمختلفة لمكوّنات المجتمع: البشرية، والثقافية ، والدينية، والسياسية، والاجتماعية وغيرها. غير أنّه ومع تطوّر البحث العلمي في مجال علم الاجتماع، فإنّ هذه الدراسات تمكّنت من تجاوز بعض الصعوبات، بعد استفادتها من مناهج علمية وابستيمولوجية حديثة، وتطبيقها في الدراسات السوسولوجية ، واستطاعت هذه المناهج العلمية أن تنظّم مجال البحث المعرفيّ في موضوعه وتخصّصه في جانبه النّظري، و كذا في وسائله، وأدواته الإجرائيّة في جانبه الميدانيّ التطبيقي. وهذا ما نطمح إليه، ونراهن عليه من خلال هذه المساهمة التي تستند في منطلقها، و في مسارها و أهدافها التي تصبو إلى تحقيقها إلى كثير من المفاهيم، و المقاربات والمسلكيات التي تشكّل النّاحية التّصوريّة البنائيّة للموضوع المراد دراسته، و نسق الخطاب العلميّ المنتج حوله، والذي يتعيّن أن يحكمه ضابط عامّ، ناظم، يشدّد على البعد التعدّديّ النّسقيّ والتفاعليّ، أو التكامليّ بين مختلف أنماط المعارف، والمناهج، والرؤى

الفكرية، مع ضرورة الوعي بتميزاتها، التي تستدعي استحضار نماذج التحليل، وأساليب المعالجة، وبشكل عام نوّكد من خلال هذه المساهمة على مسألة التفاعل، والتجانس بين مختلف مفردات هذا الخطاب العلميّ المنتج، وكذا على التعامل الوظيفي، والوسيلي، والغرضي مع مقتضيات البحث .

ولا شك أنّ هذا الضّابط المنهجي، والمعرفي العامّ يساعد عند مستوى الممارسة البحثية في حقل علم الاجتماع، مثلما هو الحال في مختلف حقول المعرفة الإنسانية المجاورة، على تحصيل معرفة علمية واعية بالظاهرة موضوع الدراسة، متعالية عن جلّ إكراهات، ومنزلقات الارتهاق القسري للمعرفة المسقطة، والقائمة على نقل المعارف، والتوظيف الساذج للمفاهيم، والمناهج، وخاصة تلك التي تحصر نفسها في إرث الغرب، ولاسيما في بعض نماذجه، ومضامينه، المرتبطة بواقعه، والمترابطة، والمتواصلة مع شروط إنتاجها، ومقومات خصوصياتها الذاتية، بكلّ أبعادها وارتباطاتها الكونية و الإنسانية، والتي تمهفو إلى إنتاج المعنى الحقيقيّ، عبر اكتشاف البنى والشروط الحقيقية المتحكّمة في هذا الواقع، وتحكّم فيها قواعد منطقية، موجّهة لآلية الفهم، والمعالجة العلمية للظاهرة محلّ الدراسة، سواء على مستوى العرض ، أو التحليل ، أو التفسير أو على مستوى النقد والمساءلة ، وإبداء الرأي، وذلك تفاديا لتحوّله إلى معرفة اجتماعية مريكة، تفتقر إلى رؤية منهجية كلية استيعابية، تجنح في كل الأحوال إلى المسارات الأسهل والأقلّ مقاومة لضرورات التنقيب، ومتابعة التحليل للقضايا المعروضة للتدارس العلمي، والوقوع في مطبات التضخيم والتغليب، والتّوفيقية والتّبرير، والاعتراب ، والاجترار المتواصل لما دُرس سابقا، والسكن عند مستوى منهجية الشرح على المتون، والتي لا تتضمن قوّة توليدية، تقدّمية، متجاوزة النموذج النظريّ المطروح.

وما يلاحظ أنّ بعض الأعمال الأكاديمية خاصّة في مجال علم الاجتماع؛ يتمّ تكرارها عن طريق تكرار آليات التحليل ومفاهيم موروثه، وعادات سلوكيّة منهجيّة، و يتمّ تطويعها بتكّلف؛ ممّا يدلّ على مشكل في التكوين القاعديّ، لبعض الباحثين وهذا ما يجعل البحوث كما لو أنّها إعادة تركيب لإشكاليات مصطنعة، قديمة، ومسقطّة على حقيقة الظاهرة في مجال علم الاجتماع ، وكما لو كان الانتماء اعتباطيا لا يحتكم إلى منطق؛ ممّا يجعل عمليّة التّركيب تفتقد إلى التوازن المعرفي والمنهجي ولا تعطي هويّة للبحث الاجتماعي .

ضمن هذا السيّاق، و من الزّاوية المنهجية والمعرفية للممارسة البحثية في الحقل السوسولوجي، يمكن أن نفهم ونتفهّم بدورنا في الوقت نفسه إصرار بعض التّقييمات الجادّة ، والمتوازنة علميّا على ضرورة الإسراع بتقديم تشخيص دقيق يتمثّل في: «وهن البحث العلميّ الاجتماعي في الوطن العربيّ»، وتعتزّ تحيين المعرفة السّوسولوجية ، وتقديم تلك الدّراسات والبحوث الأكاديمية المتخصّصة، والسّموّ على جملة من المظاهر مثل: سطحيّة العمل (غياب الدّراسات الميدانية في البحوث السّوسولوجية، أو توظيف بعض المعطيات الكميّة، وعدم القدرة على نقلها إلى مقولات سوسولوجية)، وانطباعيته (التحيّز والحرص على إبداء الرّأي، وإطلاق الأحكام المعيارية، وغياب التّأصيل والحشو في المفاهيم والنظريات، دون تصنيف أو تبويب)، والاعتماد على النّظريّات، السوسولوجية الجاهزة والانفصال عن الواقع الموضوعي، أو عدم التمكن من الإلمام العلميّ الكافيّ بآليات دراسة الظواهر الاجتماعيّة المركّبة، والمعقدة في الوطن العربيّ، فضلا عن افتقاد بعض الباحثين لمجموع المقوّمات، والقدرات التي يتعيّن توفرها لدى الباحث في مجال العلوم الاجتماعيّة؛ خاصة في مراحل التّنظير والتّحليل، والتّركيب، وإعادة بناء الإشكالات والمفاهيم والمعجميّة السّوسولوجيّة ...، وأيضا في ميادين الفهم والنّقد، والتّفسير وقراءة وتأويل المعارف، والوقائع، والمعطيات، والأحكام المتوازنة غير المسبقة، بالإضافة إلى

إمكانات الوعي الحقيقي بالمنهج / المناهج المنتجة للمعرفة، والتناغم والتكامل بين العدة النظرية، والحصيلة العقلية التي تتيحها الأدوات السوسولوجية، التي يتم الاشتغال عليها ميدانياً، والانفتاح على قضايا، ومجالات فكرية، و سوسولوجية متنوعة تؤهله لامتلاك نوع من الاقتدار على مخاطبة شرائح واسعة، و متنوعة من القراء و المهتمين .

من هذا المنطلق فإننا نوجه الدعوة للأساتذة الباحثين في علم الاجتماع، وكل المهتمين للإسهام في هذا الاستكتاب الجماعي، قصد مد جسور التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل بين ما تمّ رصده في دراسة الظواهر الاجتماعية، تحفيزاً وتشجيعاً على تفعيل النقاش النوعي، والجاد الدائر حول الممارسات البحثية في الحقل السوسولوجي في الوطن العربي.

إنّ الرهان الذي يرفعه هذا المشروع أعمق من أن ينحصر في جمع وتصنيف رؤى نظرية فقط، بل يتعداه إلى مستوى السوسولوجيا النقدية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بواقع المجتمع . إنّ مهمة علم الاجتماع لا تنحصر فقط في دراسة الأفراد والجماعات، باعتبارهم كيانات اجتماعية، بل تتعدى ذلك إلى تفسير سلوكياتهم، وأنشطتهم، وتفاعلهم داخل التنظيمات الاجتماعية.

ثانياً- المحاور:

أولاً- المنطلقات النظرية

- 1- إشكالية المصطلح، و المفهوم، و الحقول الدلالية في علم الاجتماع.
- 2- الصعوبات التي يطرحها إسقاط نظريات علم الاجتماع على الدراسات العربية، من منطلق خلفياتها المعرفية، و أبعادها التحليلية، ومخاطر هذا الإسقاط على المجتمع المعني بالدراسة.
- 3- معايير التفكير النقدي الفعال، وحدود توظيفها في الدراسات، والبحوث الأكاديمية في حقل علم الاجتماع.

ثانيا- الإجراءات التطبيقية:

- 1- عيّنات التحليل في الدراسات، والبحوث الأكاديمية في علم الاجتماع، وكيفية توظيفها منهجيا.
- 2- الأدوات الإجرائية، والمنهجية في البحث السوسولوجي، وتحديات توظيفها في البحوث الأكاديمية.
- 3- العوائق الاستيمولوجية التي تعترض الباحث الاجتماعي، وكيفية التعامل معها، فيما يتصل بكفاءة: المناهج وتوظيفها، والمعطيات الكمية والكيفية.

ثالثا- المعرفة السوسولوجية المنتجة وخصوصيات الواقع المجتمعي العربي:

- 1- إشكالية الهوية المعرفية في مجال علم الاجتماع في الوطن العربي ومعوقاتها.
- 2- مآزق تداخل المعارف واختلاف المجتمعات في البحوث الأكاديمية.
- 3- تقييم، وتقويم ملامح المجتمع العربي، وخصوصياته التاريخية والثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإعلامية، والحاجة إلى إنتاج نماذج نظرية تتيح للباحث العربي اكتساب الخلفية المعرفية بالمشكلات المجتمعية، و الإسهام في معالجتها بالحلول الناجعة.

ثالثا- شروط المشاركة:

- 1- أن لا يكون البحث منشورا، أو مستلّا من بحث آخر.
- 2- لا تقبل البحوث الجماعية.
- 3- أن يحتوي البحث على ملخص، و كلمات مفتاحية باللغة الانكليزية.
- 4- الالتزام بالضوابط العلمية المتعارف عليها في البحوث العلمية، وتشمل علامات الوقف والإحالات، والضبط والأمانة العلمية.

5- أن لا يزيد البحث عن 20 صفحة ولا يقل عن 15 صفحة؛ و بخطّ sakkalmajalla بنط

14. (للبحوث باللّغة العربيّة)، وتكتب بخطّ Times New Roman بنط 14 (للبحوث

باللّغة الفرنسيّة والإنجليزيّة)

6- أن تكتب الهوامش أليا بنفس الخطّ بنط 12. في أسفل كل صفحة.

7- أن يكتب البحث على مقاس 17/24

8- أن تكون المرجعيّات الكتابيّة: 2 سم أعلى الصّفحة، 2 سم أسفل الصّفحة، 2 سم يمين

الصّفحة، 2 سم يسار الصّفحة.

و بناء على المعايير المذكورة أنفا؛ فإنّ اللّجنة العلميّة تعتمد الآتي:

- تخضع كلّ البحوث للتّحكيم؛

- تحتفظ اللّجنة بالحقّ في تصحيح الأخطاء اللغوية؛

- البحوث غير المقبولة لا تعاد إلى أصحابها؛

- يرسل البحث بنظام وورد/ word على البريد الإلكترونيّ الذي يظهر في رابط الاتّصال؛

- لا تعبّر البحوث المنشورة إلّا عن آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحمّلون كامل المسؤوليةّة

الخاصّة بقواعد الأخلاق العلميّة؛

- تقبل البحوث باللّغات: العربيّة، والفرنسيّة، والإنجليزيّة.

رابعاً- تواريخ مهمّة:

- الإعلان عن المشروع يوم: 18 ديسمبر 2019.

- آخر أجل لإرسال البحوث: 18 ماي 2020.

خامسا- رابط التواصل:

laghouilsocio@yahoo.fr

سادسا- اللجنة العلمية:

التدقيق اللغوي

د. سليمة عياض

أ.د. عمر ديدوح

د. حورية رزقي

د. حبيبة شهرة

أعضاء اللجنة العلمية سوف يتم الإعلان عن أسمائهم بعد التّحكيم العلميّ للبحوث.

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب:

الرتبة العلمية:

الجامعة:

رقم الهاتف:

البريد الإلكتروني:

المحور المشارك فيه:

عنوان البحث: